٣ ـ النظم الاقتصادية الحديثة والاقتصاد التقليدي (٧)

تتميز النظم الاقتصادية التـقليدية بوجود او عدم وجود النقود أو قلة استخدامها في عمليات التبادل حيث نلمس من التاريخ الأنثروبولوچى أن استخدام السلع الأخرى لتحل محل النقود وتقوم بدورها في عملية التبادل وقضاء الحاجات كاستخدام السلع المختلفة مثل القضبان النحاسية – الحديد - الماشية – الأصداف، وأقرب الأمثلة إلى الذهن استخدام الماشية في قبيلة النوير بجنوب السودان كمهر العروس والاستعاضة عنها في حالة الفقر بسلع أخرى أقل منها في القيمة النقدية، إلا انه عند استخدام السلع تقدم على انها الماشية محافظة على العرف السائد وهذا يعني ان استخدام السلع في مثل هذه الأحوال يحل محل النقود - إلا أن النقود والأوراق المالية عامة في الاقتصاد الحديث تعتبر وسيلة هامة ل لتبادل في عمليات البيع والشراء كافة.

ويذهب چورچ دالتون .Dalton G إلى أن اختلاف مفهوم النقود في النظم الاقتصادية تقليدية عنه في النظم الاقتصادية الحديثة هو اساس اختلاف عمليات الصفقات والتوزيع والتبادل، حيث تلمس في الاقتصاديات البسيطة أن العلاقات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية، فنجد الأفراد يعملون لان بينهم روابط قرابية والتزامات اجتماعية تقع على عاتق كل منها تجاه الآخر فتمتزج النظم الاجتماعية والاقتصادية سويا ويعبر عن الصفقات المادية كإلزام اجتماعي وليس لها معنى سوى أنها عبارة عن جزء من الصلات والعلاقات الاجتماعية والقرابين التي يعبر عنها في موقف اجتماعي معين.
كمـا يذهب إلى أن الاقتصاد الحديث يعتمد على السوق والتصنيع حيث يعتبر التبادل في السوق عملية أساسية في الاقتصاد الحديث، كما تقوم فكرة السوق أساسا على أن كل شخص يبيع بعض الأشياء ليحصل على معيشة سواء بيع السلعة أو خدمة العمل كما يبيع أصحاب الأعمال إنتاج مصانعهم – ولا يعنى التبادل في السوق من ضرورة وجود مكان وبائعين ومشترين، وإنما يقصد ان عملية البيع بالنقد وليس بالمقايضة، كما يحدد ثمن كل شيء يباع وتعتبر مشكلة الأسعار من أهم المشكلات المميزة لاقتصاد السوق وذلك لأن السعر يعتبر أحد المقاييس التي تحدد اتجاهات الشخص نحو الثروة والتي تعبر عنها السلع والأشياء كالفضة والذهب (٨).

٤ ـ بعض الاتجاهات النظرية في الانثروبولوچيا الاقتصادية
وتعددت الاتجاهات النظرية في مجال الأنثروبولوچيا الاقتصادية ويمكن اجمالها وباختصار على النحو التالي:

١ـ الاتجاه التطوري:

وهو اتجاه النظرية التطورية أو التفسيرات التطورية وذلك الاتجاه الذي يتبنى النظرية التطورية في تفسير النظم الاقتصادية ويبحث الاتجاه التطوري بصفة عامة عن أصل الظاهرة وكيفية

تطورها، ومحاولة اثبات انه لا يمكن فهم الحاضر إلا إذا رجعنا إلى الماضي فالماضي يفسر الحاضر في حين ينبأ الحاضر عن المستقبل وقد لمسنا امثلة لمثل هذه الأفكار في اعمالنا كل من لويس مورجان خاصة كتابة المجتمع القديم وهربرت سبنسر وتقسيمة للمجتمعات ثم أوجست كومت وقانون الحالات الثلاث (اللاهوتية الميتافيزيقية الوصفية).. الخ.

وبناء عليه فإن علماء هذا الاتجاه يرون ان الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية كانت تسير في خط واحد مرسوم، خط يتجه من البساطة إلى التعقيد وبهذا فهم يتحدثون عن النظم وظهورها ولم يبادلوا بالتفسير كيفية ظهور هذه النظم أو محاولة تفسير السلوك الاقتصادي.

وهناك نمطان في أنماط التفسير التطوري هما (١٣):

١- يمثلة كل من لويس مورجان وكارل ماركس وغيرهم ويعمد إلى تناول تطوير وسائل الانتاج ويجعل من الاقتصاد والتطور في المجال الاقتصادي - الانتاج الأساس في تغير وتطور المجتمع ككل
٢ – يمثله كل من كارل بوشر وهوايت وغيرهم ، ويختلف عن الاتجاه الأول حيث إنه لا يركز على التطور في مجال وسائل الانتاج والانتقال عبر المراحل وانما يركز على وحدة الإنتاج والاستهلاك.

ولقد حاول مورجان عندما عرض للمراحل التي مرت بها البشرية في تطورها من المرحلة المتوحشة (البدائية) إلى مرحلة المدنية أن يذهب ابعد من مجرد الوصف للحياة الاقتصادية إذ يذهب إلى أن التطور التكنولوچي هو العامل المتحكم والمسيطر على شكل الحياة الاجتماعية والتطور الاجتماعي، حيث يرى أن الإنسان يحيا عن طريق استغلال مصادر الطبيعة مستخدما في ذلك آلات وأدوات ووسائل فنية معينة تمكنه من ذلك وتعينه على الاستغلال الأمثل لها.